الأحد 7 شوال 1435هـ | 3 اغسطس 2014م | العدد 18154 | 20 صفحة | 50 ريالاً

رسائلكم تصل إلينا: althawrah99@gmail.com althawrah99@yahoo.com

صنعاء اليوم 24° 14°

www.althawranews.net

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الاسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ALTHAWRAH

الثورة

يومية ● سياسية ● جامعة | تأسست في 29 سبتمبر 1962م

رأس اجتماعاً حكومياً مصغراً ووجّه بمزيد من الاصلاحات للتخفيف عن المواطنين والدفع بعجلة التنمية

الرئيس: الإصلاحات تمّت بإجماع كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة

القرار فرضته الضرورة لانقاذ الاقتصاد ومنع استنزاف احتياطي النقد الأجنبي

هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأنانية

على المواطنين عدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من الفاسدين والمهربين

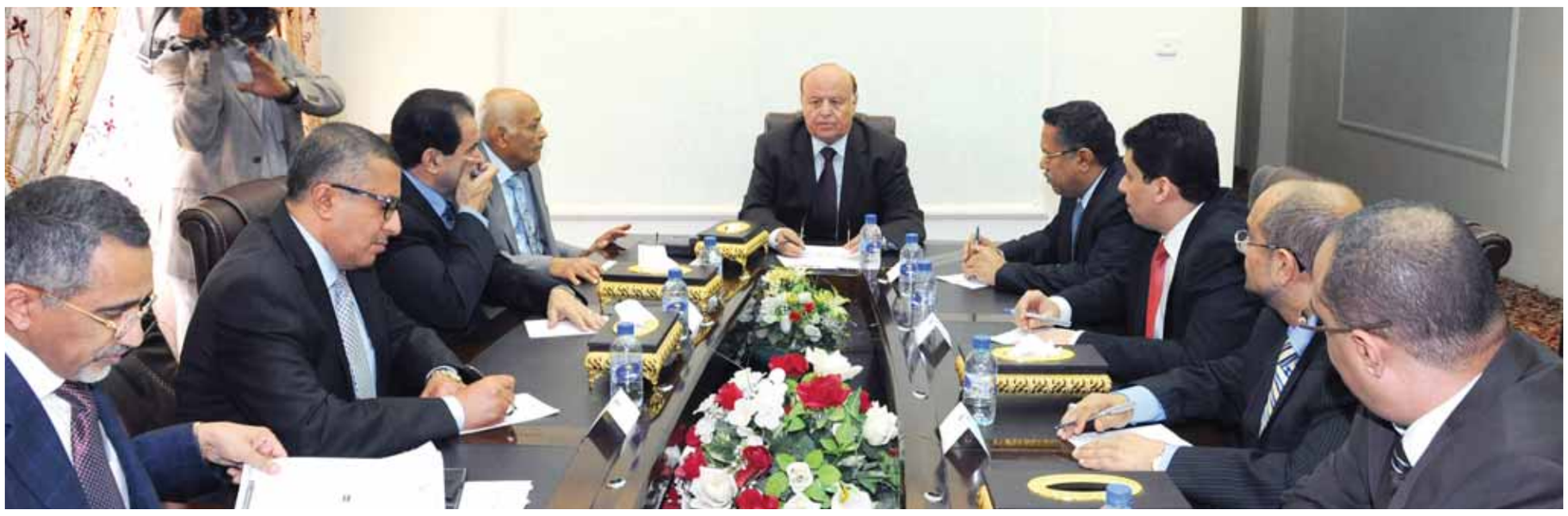

أكد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها تمت بإجماع كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة.

وقال خلال ترؤسه أمس اجتماعا حكوميا مصغرا للحكومة ضم رئيس مجلس الوزراء ونائبيه ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور أحمد عوض بن مبارك وعددا من الوزراء ومحافظ البنك المركزي اليمني - أن هذا القرار فرضته الضرورة القصوى التي تقتضي إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار ومنع أي استنزاف للاحتياطي من النقد الأجنبي.

وأهاب الأخ الرئيس بأبناء شعبنا العظيم بأن يتحلوا باليقظة التامة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من خلال فسادهم العابث ضد مصالح أبناء الشعب عامة وتهريبهم للمشتقات النفطية، لافتا إلى أن هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأنانية يعرفها الجميع ..

التفاصيل صفحة 03

الرئيس يوجه الحكومة بـ:

- تنفيذ العلاوات لعامي 2012، 2013م والتسويات والترقيات لجميع الموظفين بدءاً من أغسطس الجاري.
- اعتماد تكلفة (250) ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة و استكمال نظام البصمة والصورة نهاية أكتوبر 2014م.
- إعداد برنامج لتطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج وتطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك.
- تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب ورفع كفاءة التحصيل الضريبي.
- مراقبة الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة أشكاله ومنع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة.

تفادياً للانهيار وإنقاذاً للاقتصاد

كتب/المحرر السياسي

■ مثلت الإصلاحات الاقتصادية والسعرية التي أقرتها حكومة الوفاق وبموافقة جميع الأطراف السياسية خطوة مهمة لتصحيح المسار الاقتصادي ووقف التدهور الذي كان ينذر بانهيار شامل نتيجة عوامل عدة أبرزها تراجع عائدات الحكومة من النفط جراء التفجيرات المتتالية لأنابيب النفط وكذا تراجع الإنتاج النفطي.

كما تضافر مع هذين العاملين الأساسيين، ارتفاع حجم الدعم الحكومي للمشتقات النفطية المستوردة والذي بلغ 3 مليارات دولار خلال الأشهر المنصرمة من العام الجاري ،وانخفاض الاستثمارات الأجنبية في اليمن بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية، إذ ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستوى قياسي تجاوز تريليون ريال، مع حدوث عجز في الموازين الخارجية كميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهو الأمر الذي هدد بانهيار اقتصادي وشيك ما فرض على الحكومة أن تعجل بالإصلاحات الاقتصادية والسعرية باعتبارها أول الخطوات المتاحة لتفادي الانهيار.

ولأن الدعم الموجه لتوفير المشتقات النفطية والذي استنزف حوالي 22 مليار دولار خلال 10 سنوات كان يذهب في أغلبه للأغنياء ولم يستفد منه الفقراء كما أصبح بؤرة للفساد والتهريب وعبئاً على الاقتصاد وعلى موازنة الدولة فقد كان من اللازم على هذه حكومة الوفاق أو على غيرها التدخل لوقفه، مع مراعاة أنها حرصت حالياً على بقاء الدعم وبمبالغ كبيرة للغاز المنزلي كونه الأكثر تأثيرا على الفئات الأفقر في اليمن.

ولاشك أن المعالجات التي وجه الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الحكومة لتنفيذها خلال الاجتماع المصغر أمس سيكون لها أثرها في التخفيف من أثر الإصلاحات السعرية على المواطنين خاصة وأنها تستهدف دعم المزارعين وإطلاق العلاوات لموظفي الدولة وإضافة 250 ألف أسرة للرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى توجيهاته السابقة باتخاذ إجراءات للتقشف وتنمية الإيرادات.

ولا يخفى على أحد أن هذه الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بالبلاد لم تكن وليدة اليوم بل إنها مشكلة مزمنة عانى منها اليمن وقد اضطرته إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي في منتصف التسعينيات بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وبموجبه تم رفع الدعم عن عدد من السلع بما فيها سلع استراتيجية ذات علاقة مباشرة بغذاء الناس ومنها القمح والدقيق والأرز والسكر.

وقد استمرت تلك الإصلاحات في رفع الدعم عن كافة السلع بما فيها المشتقات النفطية والتي تم رفعها أيضا في 2011 إبان الأزمة السياسية إلى 3500 ريال للدبة البنزين قبل أن تعود حكومة الوفاق إلى تخفيض السعر إلى 2500 ريال.

وما يثير الغرابة والسخرية أن نجد اليوم أطرافاً بعينها تتباكى على الفقراء وهي من نهشت عظامهم في الأمس القريب وأثرت على حسابهم، ومن المؤكد أن الشعب بات يعرف حقيقة نواياها السيئة ومن المستحيل أن ينجر لتحقيق مآربها الداعية إلى الفوضى والتخريب.

كما أنه من المهم جداً في هذا السياق أن تراجع جماعات الابتزاز السياسي مواقفها وأن تكف عن مقايضة الإصلاحات السعرية بتحقيق أي مكاسب أنانية ضيقة باعتبار أن مصلحة البلد ستظل فوق مصالح الجميع أكانوا أفراداً أو جماعات أو أحزابا.

ولا بأس أن نذكر الجميع أن معضلة الاقتصاد الوطني سبق وأن استعصى حلها على كل الحكومات السابقة خصوصاً بعد تلقيه ضربات موجعة بدءا من أزمة الخليج وما ترتب عليها من عودة ما يقارب مليوني مغترب وانقطاع المساعدات مرورا بالتكلفة الاقتصادية الباهظة لحرب عام 1994 بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بالاختلال في بنية هيكل الاقتصاد الذي ظل معتمداً بنسبة تتعدى 70 في المائة على مصدر وحيد للدخل مهدد بالنضوب والمتمثل في قطاع النفط.

ولعل هذا يقود للجزم بأن اليمن أخفق طوال العقود الماضية في تنويع هيكل الاقتصاد عبر تنمية قطاعات الصناعات التحويلية والأسماك والتعدين والسياحة باعتبارها من أهم القطاعات الواعدة والبديلة لقطاع النفط، وهو ما أدى إلى تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفشي الفساد، بل هو ما تسبب لاحقاً في دفع الناس للاحتجاج والمطالبة بالتغيير.

ولكل هذه التراكمات يدرك العقلاء أن الحكومة الحالية لا تملك عصا سحرية لحل مشكلات الاقتصاد في وقت قياسي، فضلا عن أن الأوضاع الحالية السياسية والأمنية غير المستقرة تفاقم الأزمة الاقتصادية ولا تساعد على حلها، ما يجعل من مطلب الاصطفاف الوطني الذي دعا إليه الأخ الرئيس هو الحل ليس للمشكلة الاقتصادية فحسب وإنما للمشاكل السياسية والاجتماعية والأمنية مجتمعة.

خبراء: تصحيح أسعار المشتقات النفطية يحقق الكفاءة الاقتصادية ويضع الاقتصاد اليمني في المسار الصحيح

الثورة - أحمد الطيار

أكد خبراء الاقتصاد أن الإجراءات الحكومية لتصحيح أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم خطوة اقتصادية إيجابية تحقق الكفاءة الاقتصادية وتضع الاقتصاد اليمني في المسار الصحيح.

وقال الخبراء إن استمرار الدعم يحمل الموازنة العامة للدولة عبئا اقتصاديا كبيرا ويؤدي لانعدام الكفاءة الاقتصادية في الاستهلاك ويقود للتبذير والتهريب إذ أن الدعم يستنزف أكثر من 25 %من الموازنة.

وأضافوا: إن إلغاء الدعم أصبح تحدياً كبيراً أمام الحكومة لإثبات قدرتها على تحقيق قدر كبير في إصلاح اختلالات المالية العامة وتشوه التكاليف والأسعار وضمان تهيئة الظروف اللازمة للمنتجات المحلية لمنافسة المنتج المستورد خصوصا وان بلادنا باتت عضوا في منظمة التجارة العالمية.

مشددين على ضرورة قيام مجتمع المانحين بمسؤوليته لدعم اليمن في خطواته الحالية خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة..

التتمة صفحة 06

50 مليون دولار منحة دولية لتحسين الخدمات المحلية في اليمن

وافق البنك الدولي على تقديم منحة لليمن بمبلغ 50 مليون دولار لمساندة جهودها في تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية التي لا تحصل على خدمات كافية.

وأوضح بيان صادر عن مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي أنه تم إعداد قائمة تضم 563 مشروعاً في إطار برنامج تنمية المجتمعات المحلية والعمل على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين سبل الحصول على المياه وزيادة الانتاج الزراعي وتحسين مستوى الدخل المعيشي للأسر..

التفاصيل صفحة 03

حملة التفتيش تستهدف 129 وحدة مركزية وأكثر من 250 وحدة محلية

اليوم استئناف الدوام الرسمي .. ولجان ميدانية لمراقبة الانضباط الوظيفي

الثورة - عبد الملك الشرعبي

تستأنف اليوم في عموم وحدات الخدمة العامة بالجهاز الاداري للدولة عملية الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الفطر المبارك..

ودعا وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان جميع الموظفين إلى التواجد في مقار أعمالهم منذ الصباح الباكر اليوم وعدم التخلف عن الحضور ..

التتمة صفحة 06

داخل العدد

وزارة الصناعة: أسعار السلع لن تتأثر برفع الدعم

إجراءات حكومية لتوفير وحدات ري بالطاقة الشمسية لدعم المزارعين والصيادين صفحة 04

توفير المشتقات في المحطات ضربة قاصمة لتجار السوق السوداء صفحة 05

تسليم السلاح للدولة.. ضرورة لمستقبل وأمن الوطن ملف صفحة 12-10